

السعودية... حقائق وخفايا... يفضحها الحكم القاسي على الناشطة الدكتورة سلمى شهاب!

في ٩ أغسطس الماضي ٢٠٢٢ حكمت إحدى محاكم النظام السعودي المختصة بجرائم الإرهاب على الناشطة السعودية الدكتورة سلمى الشهاب؛ بالسجن ٣ سنوات؛ و تُمنع بعدها ٤ سنة من السفر!! والأخت سلمى لم ترتكب ذنباً أو جرماً يستحق هذه العقوبة القاسية جداً؛ سوى أنها تمنت على موقعها في توپير الحرية لمعتقلي الرأي في السعودية؛ الذين يقبعون في سجون بن سلمان؛ مما أن عادت إلى بلدتها من بريطانيا لقضاء إجازة مع أهلها؛ العام الماضي؛ حتى أقدم نظام بن سلمان على اعتقالها ومنعها من العودة إلى بريطانيا لاكمال دراستها العالية في جامعة ليدز حيث كانت في السنة الأخيرة لنيل شهادة الدكتوراه في طب الأسنان؛ وخلال فترة الاعتقال تعرضت الأخت سلمى إلى مختلف صنوف التعذيب على أيدي جلاوزة بن سلمان حيث قالت انه على مدار ٢٨٥ يوماً تتعرض على يد خمسة رجال لصنوف التعذيب والأذى والحرمان والمعاناة؛ و في ذلك الوقت أي في عام ٢٠٢١ حكمت المحكمة المذكورة على سلمى بالحبس ست سنوات؛ لكن سلمى استأنفت الحكم على أمل تقليل المدة؛ و على عكس توقعاتها وآمالها؛ نكلت بها هذه المحكمة بتمديد مدة السجن وإصدار هذا الحكم التعسفي؛ الذي يعتبر فريداً من ناحية تعسفة وظلمه في العالم؛ فالنظام السعودي أول نظام استبدادي في العالم يصدر مثل هذه الأحكام «القرقوشية» ويحرم المحكوم من الدفاع عن نفسه؛ بل ويجبر المتهم على الإقرار بارتكاب مخالفات ضد النظام لم يرتكبها ولم يفكر بها أصلاً؛ كما قالت الأخت سلمى وقبلها لجين الهذلول وبقية الناشطات والنشطاء الذين يقبعون في سجون ومعتقلات النظام السعودي.

و لأن هذا الحكم جائر وظالم؛ فإنه ووجه بموجة استنكار وانتقاد من قبلأغلب الأوساط "الإنسانية" الدولية مثل العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس وغيرهما؛ و أيضاً من قبل بعض الأوساط السياسية والاعلامية الغربية خصوصاً من الأوساط السياسية والإعلامية الأمريكية والبريطانية والألمانية وان جاءت خجولة لكنها تكشف فداحة هذا الظلم الذي وقع على هذه الأخت الأمر الذي يجعل السكوت عنه تواطئاً ومشاركة للنظام القمعي الدموي بقيادة بن سلمان في الرياض...

و فيما ينبغي أن تتطور هذه الانتقادات و موجة الاستنكار الدولية و تشكل أداة ضغط فاعلة على بن سلمان للإفراج عن هذه الأخت البريئة وغيرها من الأبراء الذين يقبعون في سجونه؛ فإن هذا الحكم الفظيع والتعسفي يؤشر إلى جملة معطيات نذكر منها ما يلي:-

1. ان نسيان الغرب لجريمة بن سلمان المروعة بقتل الصحافي السعودي جمال خاشقجي؛ ثم فك العزلة عنه؛ من خلال زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن ولقاءه هذا القاتل (بن سلمان)؛ وكذلك استقبال بعض الدول الأوروبية له؛ كل ذلك شجعهُ أو أطلق العنوان له للتصعيد في عمليات القمع والملاحقة واصدار الأحكام الجائرة بحق أصحاب الرأي والمعارضين في الداخل والخارج؛ وفعلاً منذ زيارة بايدن وحتى الحال الحاضر يمكن رصد ثلاث تطورات خطيرة في الإطار المشار إليه في سياسة المستبد بن سلمان تجاه المعارضة هي: اولاًً: تشكيل وحدة أمنية من النخب المدربة على الرصد والملاحقة لمتابعة معارضة الخارج والداخل أيضاً ورصد تحركاً لهم ومن ثم الفتك بهم؛ وتضع هذه الوحدة الأمنية الجديدة لشرف بن سلمان وجلاوزته مباشرة! وثانياً: زادت معدلات الاعتقالات والملاحقة والتضييق في صفوف الشعب الجزيري؛ كما أكدت ذلك منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية مثل العفو الدولية وهيومون راتيس وغيرهما. وثالثاً: زادت معدلات الاعدامات أيضاً بشكل مثير حتى لأسياد بن سلمان الامريكان ... و في هذا السياق كشفت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان في ١٨/٨/٢٠٢٢ ان السعودية اعدمت ١٢٠ شخصاً في الاشهر الستة الاولى من عام ٢٠٢٢.. و نشرت المنظمة احصاءات دقيقة لإعدامات بن سلمان مؤكدة بالأرقام الخط التصاعدي لهذه الاعدامات!

2. ان هذه الأحكام الجائرة تشير بوضوح بل تؤكد أيضاً؛ ان قانون الإرهاب الذي تجري المحاكمات والحكم بالاعدام الصادرة عنها؛ ثم الاعتقالات والملاحقات وكل أشكال القمع والتدمير؛ على أساسه؛ إنما تحول إلى أداة بيد بن سلمان لاسكات المعارضين؛ وكل من يتنفس ضد بن سلمان او يتفوّه بكلمة من باب التمني على توينر أو الفيس بوك كما حصل للاخت سلمى! فهذا القانون سن في السعودية من أجل التخلص من التكفيريين والإرهابيين الحقيقيين الذين تفرّخهم مدارس النظام السعودي نفسه؛ أصبح سيفاً مسلطاً على رقاب أبناء الشعب!! وهذا ما أكدته الأوساط الحقوقية في العالم والمنطقة؛ حيث إتهمت النظام السعودي مباشرة بأنه المسؤول عن انتشار الفكر الإرهابي؛ وعن نشوء وانتشار هذه القطعان الإرهابية في ارجاء العالم سيما في المنطقتين العربية والاسلامية! واتهامه مباشرة بممارسة ارهاب الدولة ضد المعارضين وضد الشعب الجزيري... و لذلك طالبته بعض الأصوات بالكف عن هذا الإرهاب وعن القمع بحق الشعب هناك! فهذه النائبة لمديرة المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالنيابة في منظمة العفو الدولية ناديا سمعان طالبت النظام السعودي في بيان لها.." بالتوقف عن مساواة حرية التعبير بالإرهاب في السعودية" قائلة.." يجب على السلطات السعودية إلغاء أو تعديل نظامي مكافحة الإرهاب وجرائم

المعلوماتية اللذين يجرمان المعاشرة. وسن قوانين جديدة تتوافق تماماً مع القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان". و أضافت سمعان.. "ان الحكم بسجن سلمى لمجرد استخدامها توثير يمثل عقوبة قاسية وغير قانونية".

3. كشف الحكم الذي أصدره نظام بن سلمان الجائر على الدكتورة سلمى الشهاب مرة أخرى؛ الظلامية القصوى التي تتعرض لها المعاشرة في مملكة آل سعود؛ والأقليات خاصة؛ وبقية شرائح الشعب الجزائري عامة؛ فهناك إجماع تقريباً من أغلب المراقبين وخبراء حقوق الإنسان في أمريكا والدول الغربية؛ و من اغلب منظمات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية على ان النظام السعودي في عهد بن سلمان من اعتى الانظمة الاستبدادية عتواً ودموية وجرواً للالمعارضة والمعارضين وسحقاً للاقلية في أرض الحرمين الشريفين؛ والشهادات في هذا السياق متواترة؛ وثمة اجماع أيضاً من هؤلاء الخبراء على ان الحكم على سلمى... و هذا ما اكده الخبير في مركز البحث التطبيقي بالشراكة مع الشرق- ومقره ألمانيا... سيبا ستيان سونز؛ في حديثه مع التلفزيون الألماني "دويتش فله DW"؛ والذي قال فيه "ان الحكم القاسي ضد سلمى التي تنتمي الى الأقلية الشيعية؛ يمكن أن يرسل رسالة تحذيرية الى الشيعة الذين يعيشون في المملكة" وأضاف قائلاً: " ما تزال الأقلية الشيعية في السعودية ضحية للتمييز والتهميش وذلك منذ عقود....و غالباً ما يجري استخدامها ككبش فداء سياسي للترويج للقومية السعودية. وفي هذا الإطار ينظر إلى الحكم باعتباره ضد الشيعة في السعودية". من جهته قال رمزي قيس الزميل القانوني في " منظمة مذماً لحقوق الإنسان": " ان صعود محمد بن سلمان الى السلطة عام ٢٠١٧ ترافق مع تبني قوانين صارمة؛ مثل قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠١٧؛ وإنشاء رئاسة أمن الدولة والنيابة العامة" وأضاف رمزي على ان الحكم الذي صدر بحق سلمى يدل على ان السلطات السعودية " تتجرأ في استخدام محكمة أمن الدولة كأداة؛ سواءً لقمع؛ أو مقاضاة؛ ومعاقبة أي شكل من أشكال التعبير الذي ينظر إليه بأنه ينتقد السلطات..."!

4. ان الحكم السعودي المغلظ ضد الدكتورة سلمى الشهاب تم ارتفاع وتيرة الاعتقالات والاعدامات في السعودية... كل ذلك يؤكد زيف الاصلاحات و"الانفتاح"؛ و"إطلاق الحريات"... تلك التي يتغنى بها بن سلمان واعلامه؛ وكذلك يؤكد كذب الوعود التي قال الرئيس الأمريكي جو بايدن؛ ان بن سلمان وعده بها في زيارته الأخيرة للسعودية؛ ومنها تخفيف القيود واطلاق السجناء وتخفيف الأحكام وما الى ذلك من المزاعم؛ بل على العكس؛ كما مر بنا ان بن سلمان تصاعدت شراسته واستبداده وقمعه للمعاشرة وازدادت مناسبات دماء الإعدامات بشكل اثار حفيطة حتى حلفاء السعودية الاميركان!!

و لذلك سخرت الكاتبة الأمريكية ميجان ستاك؛ من "اصطلاحات بن سلمان" في مقال لها نشرته صحيفة

النيويورك تايمز الأمريكية؛ بعد إصدار الحكم على سلمى؛ حيث وصفت الحكم: .. بأنه برهان على أن " تحرر المرأة السعودية لا يبدو حقيقياً " وأضافت أنه " من الصعب الحديث عن حرية المرأة بينما تحاكم المملكة العربية السعودية النساء والرجال بتهم الإرهاب لمجرد انخراطهم في السياسة ". وذلك ما يفسر تعالي بعض الأصوات الأمريكية والغربية من أوساط الكونغرس ومن أوساط اعلامية غربية مطالبة التراجع عن دعم بن سلمان؛ التراجع عن فك العزلة عنه؛ وعن مده بالسلاح؛ لأن ذلك يعني تشجيعه علىمواصلة القمع والقتل وارتكاب المزيد من الجرائم كما فعل صدام تماماً بعد الدعم الأمريكي والغربي له .

عبد العزيز المكي